

مقدمة

شغلت قصة نشوء الكون وميلاد الحياة الفلاسفة والمفكرين والعلماء فى أحقاب التاريخ المختلفة وعموده المتعاقبة، وظل لغز الوجود هاجساً يؤرق وجدان البشرية ويشغل عقل الإنسان حتى بدأت محاولة حديثة فى وسط أوروبا - جرى إرجاؤها قبيلاً إتمامها - لاختبار عملية «الانفجار العظيم» التى درج العلماء على اعتبارها هى حادثة ميلاد الكون وبدء الخليقة، وكثيراً ما ارتطمت الرواية الدينية بالقصة التاريخية واصطدم الاثنان أحياناً بالحقائق العلمية، ومع ذلك ظلت قصة «الانفجار العظيم» هى التفسير الغالب لميلاد الخلية الحية الأولى وبداية الحياة على كوكبنا، وعندما أسهمت «الدارونية» فى استكمال هذا التفسير بالحديث عن «نظرية النشوء والارتقاء» للكائنات الحية وتطورها من مراحلها البدائية إلى صورتها البشرية مروراً بالمرحلة «القردية»، فإنها رسخت ذلك التفسير وأضافت إليه، ووقفت فى إصرار أمام التفسير الدينى للوجود الإنسانى والذى يرفض أن يكون «القرد» مرحلة من مراحل التكوين البشرى الكامل.

أقول ذلك لأنه فى الفترة نفسها التى يجرى فيها الحديث عن استعادة عملية «الانفجار العظيم» على المستوى العلمى والبحثى، فلقد جرى حديث آخر فى أروقة الحكم الأمريكى يشير إلى «الفوضى الخلاقة» من الناحية السياسية والاقتصادية، حيث طلعت علينا السيدة «كوندوليزا رايس» وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق بنظرية تقول: إن ما يجرى فى الشرق الأوسط - بمعناه الواسع - هو جزء من «الفوضى الخلاقة» التى يمكن أن ينطلق عنها ويخرج منها منظومة جديدة للواقع السياسى المختلف فى المنطقة، وهى بذلك تحاول أن تجد مبرراً لما جرى فى العراق وما حدث فى أفغانستان، كأنما تريد أن تضع تفسيراً لطبيعة الوجود الأمريكى فى المنطقة وأسلوب تحركه واحتمالات المستقبل أمامه، ولئن صدقت أسطورة «الانفجار العظيم» وصحت نظرية «الفوضى الخلاقة» فإننا لانزال أمام عدد من الاعتبارات التى يجب أن نأخذها فى الحسبان وهى:

أولاً: إذا كان النظام البشرى قد ولد من رحم الفوضى المطلقة لذرات الكون وجزئياته المتناهية الصغر والتى انتشرت فى الفضاء بعد «الانفجار العظيم»، فإن التحليل فى هذه الحالة تحليل افتراضى محض، علمى بحت، ولا يستطيع أن يجرى دعائه

أصحاب النظريات العلمية في افتراضاتهم ونتائج دراستهم، وإذا كنا قد قبلنا بعض المصطلحات لأسباب علمية وخضوعاً لتجارب مرت بها بعض الكائنات في مراحل تطورها، فإننا نرى أن إسقاط هذه المفاهيم العلمية على الواقع السياسى هو أمر لا يبدو دقيقاً، فلكل عصر منطقته وحساباته ورموزه.

ثانياً: إن الحروب الكبرى التى تعد أحد نماذج «الفوضى الخلاقة» لم تكن هى الأخرى مصدرًا حقيقياً للنظم التى نشأت بعد ذلك؛ ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى وأيضاً مع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت دول جديدة وانقسمت دول قديمة، وجرى النزاع حول بعض الأقاليم على الحدود المشتركة بين الدول الأوروبية، ومع ذلك لم يزعم أحد بشكل قاطع أن تلك الخريطة الجديدة قد جاءت نتاجاً مباشراً للانفجارات العسكرية والحروب الدموية، ولم تكن بالضرورة استمراراً للصراع بأدواته المختلفة والواقع بمعطياته المتعددة، فالعلاقة بين «الانفجار العظيم» و«الفوضى الخلاقة» قد تبدو واضحة، ولكن ميلاد الحياة الجديدة بشكل أكثر انتظاماً وأشد تأثيراً وأقوى وجوداً لا يرتبط أبداً بالانفجار والفوضى قدر ارتباطه الطبيعى بدورة الحياة وطبيعة الوجود.

ثالثاً: إن مقولة الوزيرة «رايس» هى محاولة تبريرية قديمة تجد صداها فى ظاهرة ثورات «الربيع العربى»، كما تقترب من تفسير سلفها «هنرى كيسنجر» حين تحدث عن «الغموض البناء» فى محاولة لصك مصطلحات خادعة تمتص الجهود وتستحوذ على قدرات الأمم بل وتسحق آمال الشعوب. ف«الفوضى الخلاقة» مثلها مثل «الغموض البناء» هى محاولة مكشوفة لتغطية الواقع وتجميل السياسات وتحسين الصورة. وما زلنا نذكر ذلك «الغموض البناء» الذى يتحدثون عنه فى قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الخاص بالشرق الأوسط وترك كلمة «الأراضى العربية» دون أداة التعريف حتى يتجادل الناس ويختلفون ويثرثرون ويستهلكون الوقت الذى يؤدى بدوره إلى حل المشكلات الدولية المزمنة أو الإقليمية الساخنة نتيجة تغير مواقف الأطراف بفعل عامل الزمن، لذلك فإن الداهية اليهودى الأمريكى «هنرى كيسنجر» هو الذى بشر بإمكانية ترك ملفات الصراعات الكبرى والأزمات المعقدة حتى تتولى هى حل مشكلاتها إعمالاً لعنصر الزمن، ولا شك أن هذا النمط من التفكير قد سيطر على الإدارة الأمريكية وأدى بها وبالعالم إلى ما نحن عليه.

رابعاً: إن الأجيال الجديدة من شباب ما كنا نسميه بالعالم الثالث متعطشون بطبيعتهم إلى المعرفة، وفى ظنى أن حالة الإحباط العام التى يعانى منها شبابنا إنما تولدت عن غيبة الرؤية وضبابية الهدف واختفاء الأولويات وانتكاسة الثورات، مما أدى إلى نتائج متعددة كان أهمها شيوع الفقر وتراجع الإعمار فى ظل تلك النظرية البائسة عن «الفوضى الخلاقة»، والتى تثبت أن الحقائق يجب أن تظل بمنأى عن تطورات الأحداث مع مزيد من الكذب على الجماهير التى تتطلع إلى حقها فى حياة أفضل بكثير مما هى عليه الآن لو أنها نجحت فى اقتحام مجموعات من الأفكار الدخيلة فى عصرنا الحالى.

خامساً: لا يخالجنى شك فى أن الانتصار فى النهاية سيكون للإنسان لأنه هو الذى اختصه الخالق بمعجزة الخلق وصنع الوجود له واستخلفه فى الأرض، ولم نسمع فى نص دينى أو فى واحد من الكتب المقدسة إشارة إلى «الفوضى» التى تؤدى إلى انتظام الحياة واكتمال نسق الوجود. وقد يقول قائل إن فلسفة النظام الرأسمالى تنطلق بالأساس من ذلك المفهوم الذى يقوم على ترك الأمور تجرى فى أعنتها «Laissez Faire, Laissez passe» وكأنما تصور الآباء المؤسسون لفلسفة النظام الرأسمالى أنه سيعود تلقائياً إلى حالة من الانتظام والى دورة حميدة للنشاط الاقتصادى من خلال الإطلاق الكامل للحريات التى تصل إلى حد «الفوضى» أحياناً. وهنا نذكر الجميع بالنتائج السلبية للفلسفة اليمينية المطلقة فى النظام الرأسمالى الحر، ونشير بوضوح إلى الكوارث المالية والأزمات التى تعرض لها النظام الرأسمالى، فالكساد الكبير عام ١٩٢٩م والأزمة المالية الكبرى عام ٢٠٠٨م هما دليل جديد على أن «الفوضى» لا تخلق نظاماً وأن الحريات المرسللة لاتقيم فلسفة يمكن أن تنضوى تحتها الأمم وتعيش معها الشعوب وتزدهر بها المجتمعات.

سادساً: إن الحرب على الإرهاب قد بدأت تأخذ إطار المشروعوية منذ الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، حتى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن أمنها القومى يسوِّغ لها أن تضرب فى أى مكان من عالم اليوم، على نحو انهيار معه إلى حدٍ كبير مبدأ سيادة الدولة، وأصبح موضوع التدخل الإنسانى تحت مظلة القانون الدولى عباءة يلتحف بها الكبار لينالوا من الصغار فى عالم توارت

فيه القواعد القانونية وسيطرت عليه مراكز القوى الدولية، فإذا كان هذا هو مفهوم «الفوضى الخلاقة» فلا كانت ولا كُنَّا! لأنها تعنى في هذه الحالة اغتصاب الحقوق وغياب العدالة وشيوع الفوضى.

سابعاً: إن سياسة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين في العلاقات الدولية المعاصرة هي نموذج صارخ لما يسمونه بـ«الفوضى الخلاقة»؛ لأننى أظن عن يقين أن تلك السياسة غير المتوازنة قد جرّت على عالم اليوم ويلات بغير حدود، ووضعتنا أمام خريطةٍ سياسية دولية مختلة، وفتحت الباب أمام صراعات إقليمية لا تنتهى، ولست أرى في المستقبل القريب أو البعيد نهاية لهذه السياسات الخرقاء إلا بالعودة للقاعدة القانونية، مع تسليمتنا ببعض دوافع القانون الدولي الإنسانى الذى يبيح التدخل عند الضرورة فى شئون الآخرين وبقرارٍ سليم فى إطار الشرعية الكاملة.

ثامناً: إننا نشهد جميعاً تهاوى المنظمات الدولية العالمية والإقليمية فلم يعد لها الزخم نفسه ولا التأثير ذاته، بل أصبحت أداة فى يد الأقوياء يوجهونها على النحو الذى يريدون، ولعل الدور الذى تلعبه الأمم المتحدة فى خدمة المصالح الأمريكية هو خير شاهدٍ على ذلك، فلقد تحول مجلس الأمن إلى مجلس أمريكى بالدرجة الأولى ويكفى أن العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً لم يتمكنوا حتى الآن من الحصول على قرار واحد بإدانة الدولة العبرية برغم جرائمها المتكررة.

تاسعاً: إن الأمر لا يتوقف عند أزمة القانون الدولي أو محنة المنظمات الدولية ولكنه يتجاوز ذلك لي طرح طبيعة الفهم الغربى لمفهوم «الفوضى الخلاقة»، التى صدرت للعقل الإنسانى مفهوميين متعارضين فى وقتٍ واحد، أولهما يقوم على فلسفة «العولمة» بينما يقوم الثانى على فلسفة «صراع الحضارات»، وهما طرحان متناقضان تماماً بما يعكس حالة التردى التى نعيشها وفوضى التفكير فى العقل الغربى المنحاز لمصالحه الرافض لغيره، والذى يقوم بعملية توظيفٍ دائمة للنظريات والنصوص فى خدمة الأطماع والمصالح، بغض النظر عن الحقائق الموضوعية والالتزامات القانونية.

عاشراً: إن «الفوضى الخلاقة» قد لا تكون هى السبيل إلى عالم جديد أكثر استقراراً وأمناً، بل ربما تحولت إلى سيفٍ مسلطٍ على رقاب الأمم ومقدرات الشعوب.

ونحن نرى أن «الفوضى الخلاق» لم تأتِ مثلما هو الأمر في تفسير النشأة البيولوجية للكون بعد «الانفجار العظيم»، بل ربما سبقته هذه المرة حتى إننا نتصور أحياناً - وفي ظل الإحساس بروح التشاؤم - أن «الانفجار الإنساني العظيم» قادمٌ لا محالة وسوف يكون كاسحاً ومدويًا ومؤلمًا.

.. هذه ملاحظاتٌ عشر في سياق قضية مهمة، مؤداها أن القياس في العلاقات الدولية المعاصرة يحتاج إلى قدر أكبر من المعالجة الموضوعية من أجل مجتمع متطور، على أسس محايدة وباختيار طوعي، يبرأ من سياسة ازدواج المعايير ولا يعرف فلسفة الكيل بمكيالين؛ لأن الذين يتحدثون عن «الفوضى الخلاق» يجب أن يدركوا دائماً ارتباطها بـ«الانفجار العظيم».

د. مصطفى الفقى